# موريتانيا تنتخب اعضاء مجلس شيوخها والمعارضة تحذر من عواقب «سيناريو التمديد» للعقيد ولد فال

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

توجه المستشارون البلديون في موريتانيا وعددهم 3688 أمس الأحد إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الثلاثة والخمسين وذلك ضمن ثالث استحقاق من استحقاقات المرحلة الانتقالية المنفذة في موريتانيا منذ الثالث آب (اغسطس) 2005.

وتتنافس في هذا الاستحقاق 170 قائمة مترشحة منها 118 مستقلة و37 منتمية لأحزاب سياسية و 15 قائمة مشتركة.

وبالنظر لسيطرة أحزاب المعارضة السابقة على غالبية المستشارين البلديين فالمتوقع أن تفوز هذه الأحزاب بعدد كبير من مقاعد الغرفة الثانية.

وإلى جانب هذا الإقتراع قبل الأخير في البرنامج الانتقالي يشتد على جبهات متعددة الصراع استعدادا للانتخابات الرئاسية التي ستجري بعد أقل من شهرين والتي يتنافس فيها أكثر من عشرين مرشحا. واتسعت أمس دائرة المترشحين لهذا المنصب بترشح زعيم حزب التحالف الشعبي التقدمي مسعود ولد بلخير الذي يقود تشكلة سياسية هجينة تضم الناصريين وقوميين زنوجا وأرقاء سابقين.

وتعهد ولد بلخير الذي يترشح للمرة الثالثة بإجراء تعديلات دستورية لحماية الوحدة الوطنية مع المحافظة على مصالح الفئات البسيطة كالعمال والعجزة. ودعا ولد بلخير الذي يسمى «مانديلا موريتانيا»،النخبة السياسية الموريتانية الى العمل من أجل موريتانيا جديدة يشعر فيها كل مواطن بأن عليه واجبا يؤديه وله حق مضمون.

وقال ولد بلخير وهو يخاطب الآلاف من أنصاره أمس «أنا مصر على اجراء تعديلات دستورية تعزز لحمة مكونات الشعب وتكرس فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحد من هيمنة السلطة التنفيذية وخاصة صلاحيات رئيس الجمهورية».

وأضاف قائلا «لا بد من إلغاء جميع النصوص المقيدة للحريات العامة وبناء جيش وطني قادر على حماية الأرض مفتوح أمام كل الموريتانيين دون تمييز مع إلغاء العبودية وإقامة عدالة اجتماعية تضمن المساواة والحياة الكريمة لكافة المواطنين مع القضاء على البطالة في صفوف الشباب».

وتعهد ولد بلخير بنشر المفاهيم السمحة للدين الإسلامي بوصفه دين تحرر ووحدة وتسامح وتكريم للإنسان مع محاربة التفسيرات الخاطئة للإسلام لأغراض سياسية ذاتية تهدف إلى تكريس واقع ظالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ويعتبر مسعود ولد بلخير أحد الوجوه السياسية البارزة في موريتانيا، حيث ناضل في صفوف حركة تحرير العبيد قبل أن يلتحق بعد ذلك بالجبهة المعارضة لنظام ولد الطايع.

غير أن موريتانيا، رغم هذه الاستعدادات للانتخابات الرئاسية، تعيش هذه الأيام في دوامة بعد أن سرت شائعات تؤكد أن ثمة تدابير خفية لخلق وضعية تجعل الرئيس الموريتاني الانتقالي العقيد علي ولد محمد فال يترشح للانتخابات المقبلة بحجة أن موريتانيا في وضعها الحالي غير مستعدة لانتخابات قد تفضي بها لنزاعات سياسية واضطرابات خطيرة.

ومع أن الصحف الموريتانية تناولت هذه الشائعات بالتحليل والتصديق والتكذيب فإن المجلس العسكري الحاكم لم يصدر حتى الآن أي توضيح يهدىء من روع الشارع الذي بات يتوقع كل شيء.

وحذرت حركة «ضمير ومقاومة» التي كانت تعارض نظام ولد الطايع انطلاقا من اوروبا في بيان وزعته أمس من «السيناريو الذي يجري الإعداد له لتمكين الرئيس ولد فال من الترشح». وأوضحت الحركة نقلا عن مصادر وصفتها بـ«المطلعة جدا» أن السيناريو يشتمل على الخطوات التالية:

ـ اتفاق بين الطبقة السياسية على توجيه طلب للمجلس العسكري لتمديد المرحلة الانتقالية سنة اضافية للتمكن من التحضير الجيد لانتخابات رئاسية في ظرفية هادئة.

ـ عقد اجتماع للبرلمان المنتخب للتصديق على قانون التمديد.

ـ تعيين أحمد ولد داداه رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية رئيسا للحكومة الانتقالية.

ـ الإبقاء على العقيد علي ولد محمد فال رئيسا للدولة ورئيسا للمجلس العسكري مع تخلي المجلس عن دوره التشريعي الذي سيمارسه البرلمان.

ـ ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية يستقيل العقيد فال من رئاسة الدولة ويعلن ترشحه للرئاسة منفردا باتفاق المجموعتين المكونتين للبرلمان وهما المستقلون وائتلاف قوى التغيير.

وتشير أوساط متابعة للشأن الموريتاني إلى أن هذا السيناريو تجري دراسته الآن على عدة مستويات سياسية وأمنية وقانونية ليقدم في صيغة مقبولة لدى الرأي العام الوطني والدولي. ويجد السيناريو تبريره في أمور منها أن الانتخابات النيابية الأخيرة لم تسفر عن أغلبية لجهة معينة مما يجعل الصراع على أبواب الاحتدام وما قد يعرض موريتانيا لـ«صوملة» أو «لبننة» جديدة.

وتعتقد حركة «ضمير ومقاومة» بأن موريتانيا بخير وأنها لا تخشى لا اللبننة ولا الصوملة وإنما تخشى أمرا واحدا هو أن يظل الجيش مدعوما بمن تسميهم الحركة «منافقي الساحة» قابعا على صدرها حقبة بعد أخرى.

وتتخوف أوساط سياسية موريتانية عديدة من أن يؤدي هذا السيناريو لانقلاب عسكري تقوم به إحدى الخلايا النائمة في الجيش والتي لم ترق لها الطريقة غير الاستئصالية التي قلب بها العقيد فال وزملاؤه نظام ولد الطايع.

كما أن هذه الخلايا النائمة قد ترى في هذا السيناريو تخليا عن التزامات الجيش وإجهاضا للبرنامج السياسي الذي حصل على الإجماع بعد تغيير الثالث اب/أغسطس 2005.

وفي انتظار أن ينشر المجلس العسكري إيضاحا للحقيقة إزاء ما يشاع،يبقى الموريتانيون في عين السيكلون حيرة وتوجسا واضطرابا.

الرئيس الموريتانيا العقيد اعل ولد محمد فال

## الرئيس بوتفليقة ورئيس البرلمان الفرنسي يرفضان التطرق الى معاهدة الصداقة المتعثرة بين البلدين

بوتفليقة مستقبلا جون لوي دوبري امس

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: رفض كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفلقة ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) جون لوي دوبري بعد لقاء بينهما دام اكثر من ثلاث ساعات بقصر الرئاسة بالجزائر العاصمة التطرق الى توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين والتي كان من المقرر توقيعها نهاية العام 2005.

واستقبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمعية الفرنسية جون لوي دوبري امس على انفراد بمقره في اليوم الثالث من زيارته التي بدأها مساء الجمعة قبل ان تتوسع المحادثات الى اعضاء وفدي البلدين.

وتناولت المحادثات المطولة العلاقات الثنائية بين الجزائر وباريس واختتمت بتنظيم الرئيس بوتفليقة لمأدبة غذاء على شرف ضيفه حضرها اعضاء الحكومة الجزائرية والسلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر.

وكان دوبري اكد قبل هذا اللقاء انه يحمل رسالة خطية من الرئيس جاك شيراك الى نظيره الجزائري عبد العزيز وقال انها دليل على وجود ارادة لدى السلطات الفرنسية لجعل العلاقات بين البلدين مبنية على الصداقة والثقة المتبادلة».

ووصف دوبري الذي يقوم باول زيارة رسمية لرئيس جمعية وطنية فرنسية الى الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 لقاءه بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بـ«المهم بالنسبة للجميع وخاصة فيما يخص العلاقات الثنائية». وقال ان «البرلمانيي البلدين دورا حاسما في ترقية هذه العلاقات من خلال تحمل مسؤولياتنا المشتركة».

وكان رئيس المجلس الشعبي الوطني عمار سعداني اكد في تصريح صحافي خلال مرافقته لنظيره الفرنسي الى منطقة جانت السياحية في اقصى جنوب شرق الجزائر مساء السبت بامكانية التوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين قبل نهاية العهدة الخماسية للرئيس الفرنسي جاك شيراك شهر ايار/مايو القادم.

وقال سعداني ان ذلك ممكن التحقيق في حال بذلت فرنسا جهدا اضافيا باتجاه تحقيق ذلك في تلميح واضح الى ضرورة اعتراف باريس بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتقديم اعتذار رسمي على ذلك. ووصف سعداني زيارة دوبري بانها الفرصة السانحة لتحقيق ذلك ».

وابدى سعداني موقفا متشائما في حال ما اذا تأخر التوقيع على هذه المعاهدة في الاجال التي حددها وقال انه «في حال لم يتم التوقيع على المعاهدة قبل نهاية عهدة الرئيس جاك شيراك فان توقيعها سيتأخر طويلا».

وتوجت زيارة رئيس الجمعية الفرنسية الى الجزائر بالتوقيع رفقة رئيس المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الاولى) عمار سعداني مساء امس على اول برتوكول للتعاون البرلماني ونص على انشاء اللجنة الكبرى المشتركة بين الهيئتين التشريعيتين.

وقال دوبري ان الاتفاقية ستمكن نواب البلدين من «الالتقاء ومناقشة وتحضير المستقبل معا».

ولكن العديد من النواب الجزائريين ومن مختلف الاحزاب ابدوا معارضة معلنة لزيارة دوبري واتهموه بكونه عراب قانون 23 شباط/فبراير سنة 2005 الذي مجد من خلاله نواب الاحزاب اليمينية الاستعمار الفرنسي في «مناطق ما وراء البحار» وكذا الجزائريين من «الحركى» الذين تعاملوا مع الاستعمار ضد ابناء جلدتهم.

وكان القانون سببا في عرقلة التوقيع على معاهدة الصداقة التي تم الاتفاق عليها بين الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وجاك شيراك خلال زيارة هذا الاخير الى الجزائر في الثاني من شهر اذار/مارس سنة 2003 وكان من المتوقع ان يتم توقيعها في تشرين الاول/نوفمبر من العام 2005.

وينهي المسؤول البرلماني الفرنسي اليوم زيارته الى الجزائر بلقاءات مع رئيس مجلس الامة (الغرفة الثانية) عبد القادر بن صالح ورئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم ووزير الخارجية محمد بجاوي.

## «نيشان» المغربية تمتنع عن استئناف الحكم الصادر بحقها

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قال مسؤول بصحيفة مغربية حكم عليها بالمنع وعلى عاملين فيها بالسجن ان صحيفته لن تستأنف الحكم رغم قساوته واحتجاج هيئات صحافية وحقوقية عليه.

وقال رضا بن شمسي المدير العام لمؤسسة «تل كيل» التي تصدر اسبوعية «نيشان» التي حكم على رئيس تحريرها ادريس كسيكس والصحافية سناء العاجي بالسجن ثلاث سنوات موقوفة التنفيذ لنشرها ملفا حول النكات المتعلقة بالدين والسياسة والجنس المتداولة بين المغاربة واعتبرت «مساسا بالقيم المقدسة»، عدم استئناف الحكم لعدم اعطاء التطرف الاسلامي ذريعة لمزيد من التهجم على الصحيفة.

كما قضى الحكم باداء كسيكس والعاجي 80 الف درهم (9 الاف دولار) غرامة مالية ومنع الاسبوعية من الصدور لمدة شهرين.

واكد بن شمسي في افتتاحية بعنوان «لماذا نتوقف هنا»: «لقد حسمنا الامر، لن نستأنف الحكم ولن نعطي فرصة جديدة لتغلب العاطفة على العقل» متسائلا اذا كانت «بعض المجموعات المتطرفة تنتظر فرصة استئناف الحكم لتغتنمها سياسيا وتزيد في صب الزيت على النار».

وقال بن شمسي «ما ان حظر رئيس الوزراء (ادريس جطو) «نيشان» في العشرين من كانون الاول/ديسمبر حتى هب رجال دين من كل الانتماءات مندين بنا ونقل التلفزيون ذلك مطولا وسيطر الشارع على الحوار».

## «السلفية» تنشر شريطا لهجوم على عمال اجانب بالجزائر

■ دبي ـ رويترز: نشرت جماعة جزائرية متشددة تسجيلا مصورا على الانترنت امس الاحد يبين ما قالت انه هجوم قاتل بقنبلة على حافلة تحمل عمالا نفطيين وقع في الجزائر في كانون الاول (ديسمبر) الماضي.

ويبدو ان شريط الجماعة السلفية للدعوة والقتال يبين الحافلة وهي تخرج الى طريق سريع قبل ان تتعرض لانفجار قنبلة مزروعة في الطريق. ويبدو ان الشريط تم تصويره من سيارة على الجانب المقابل من الطريق.

وكانت الجماعة المتشددة قد اعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) وقتل شخصين جزائري ولبناني واصاب ثمانية اخرين بينهم اربعة بريطانيين وامريكي واحد.

وقالت الجماعة في نص كتابي على الموقع على الانترنت ان الهجوم استهدف شركة هاليبورتون الامريكية للطاقة التي تمتلك حصة في شركة براون روت اند كوندور التي يعمل لديها عمال النفط.

## ليبيا ترفض الموقف الاوروبي «غير العادل» من قضية الممرضات بلغاريات

■ طرابلس ـ رويترز: قال وزير خارجية ليبيا ان بلاده لن تقبل بالمطالب الاوروبية غير العادلة بأن تفرج ليبيا عن ستة مسعفين حكم عليهم بالاعدام شنقا لاصابة مئات الاطفال بفيروس «اتش.اي.في» لان هذا يعني التدخل في شؤون القضاء.

وقال عبد الرحمن شلقم أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي «استقلالية القضاء الليبي خط احمر باعتباره جزءا من استقلالنا وسيادتنا ولا نقبل اطلاقا التدخل في شؤونه».

وأضاف في كلمة أمام مؤتمر الشعب العام (البرلمان) «لا أحد في الجماهيرية العظمى يستطيع التدخل في عمل الاجهزة القضائية وحتى الاخ قائد الثورة (العقيد الليبي معمر القذافي) نفسه لا يستطيع أن يتدخل في القوانين أو في الاحكام التي يصدرها القضاء الليبي».

ودعا البرلمان الاوروبي دول الاتحاد الاوروبي يوم الخميس الى اعادة النظر في علاقاتها مع ليبيا وزيادة الضغوط عليها لتأمين الافراج عن خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني.

وأدين ستة في كانون الاول/ديسمبر بتهمة تعمد اصابة أكثر من 430 طفلا بفيروس «اتش.أي.في» المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب.

وتوفي ما لا يقل عن 50 طفلا بسبب المرض. وقوبلت أحكام الاعدام بادانة من الحكومات الغربية وجماعات حقوق الانسان. وكانت بلغاريا التي انضمت للاتحاد الاوروبي هذا الشهر من أشد المنتقدين. واستأنف الستة الاحكام أمام المحكمة العليا ومن المتوقع أن يصدر حكم في الاسابيع القليلة المقبلة. وقال شلقم الذي بثت تصريحاته على التلفزيون الوطني «مواقف بعض دول الاتحاد الاوروبي تجاه حكم المحكمة في هذه القضية هو موقف غير عادل».

وأضاف «هم من جهة يطالبون بشفافية القضاء ونزاهته غير أنهم عندما يدركون أن القضاء نزيه وعادل وشفاف يطالبون بتدخل الدولة في عمل القضاء».

وتابع دون الخوض في تفاصيل «الجماهيرية العظمى أجرت اتصالات بالمنظمات الاقليمية والدولية التي هي عضو فيها لاتخاذ موقف في مواجهة هذا الموقف الاوروبي غير العادل».

وأشار شلقم في كلمته الى أن الاحكام ليست القول الفصل في القضية لان قرار المحكمة العليا الذي لم يصدر بعد سيعقبه قرار اخر من المجلس الاعلى للهيئات القضائية وهو هيئة يرأسها وزير العدل. وقال «القضية ما زالت تعالج في اطار المحكمة ومجلس القضاء الاعلى هو وحده المختص بالمصادقة على احكامها».

ويلقي بعض علماء الغرب بمسؤولية تفشي الفيروس على عاتق الاهمال وسوء العادات الصحية في المستشفى ويقولون ان المتهمين كبش فداء. ولكن في ليبيا أثارت القضية غضبا شعبيا ولاقى الحكم ترحيبا باعتباره موقفا متحديا للغرب.

## اليازغي من العيون: الحكم الذاتي للصحراء الغربية خيار محسوم

العيون ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

قال زعيم مغربي ان الحكم الذاتي في الصحراء الغربية يجب ان يكون في اطار تطور البلاد نحو الجهوية او اللامركزية الموسعة وليس كتسوية للنزاع المتفجر مع جبهة البوليزاريو منذ اكثر من ثلاثة عقود، داعيا الجزائر الى تفهم المقترح المغربي والتعاطي معه برؤية مستقبلية لصالح شعوب منطقة المغرب العربي.

وقال محمد اليازغي الامين الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يوم الجمعة الماضي في افتتاح المؤتمر الجهوي للحزب في مدينة العيون كبرى الحواضر الصحراوية أن «الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية تحت السيادة المغربية خيار لا رجعة فيه»، وأن تجاوب حزبه «مع هذا المقترح في إطار المشاورات التي قررها الملك مع الأحزاب السياسية، هو تأكيد لإرادة الحزب في تسهيل حل سياسي لنزاع دولي مطروح على أجندة مجلس الأمن».

واوضح أن هذا التصور «يندرج أولا ضمن قناعة الحزب بأن الحكم الذاتي هو آخر فرصة تاريخية لإيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه» لنزاع الصحراء ويندرج ثانيا ضمن منظوره المستقبلي لتطور الدولة المغربية «نحو جهوية موسعة تشكل عنوانا لمزيد من الديمقراطية والحرية والمشاركة وخطة متكاملة للتدبير الترابي والتنمية الشاملة».

ويقترح المغرب رسميا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2005 منح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية تتمتع به مؤسساته المنتخبة بصلاحيات وسلطات واسعة وحسب المسؤولين المغاربة فإن المغرب سيقدم لاعضاء مجلس الامن الدولي في الربيع القادم تصورا متكاملا لهذا المقترح الذي رفضته جبهة البوليزاريو والجزائر باعتباره مقترحا للالتفاف على الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامم المتحدة باستفتاء الصحراويين لتقرير مصيرهم في دولة مستقلة او الاندماج بالمغرب.

وقال اليازغي ان التجارب التي اسست لانظمة الحكم الذاتي في اطار فض نزاعات دولية لم تحقق كلها نفس النجاحات التي حققتها التجارب التي جاءت كثمرة لتطور المجتمع الديمقراطي ودولة الحق والقانون.

واكد اليازغي على ضرورة تطبيق الحكم الذاتي بالصحراء الغربية بغض النظر عن قبول الاطراف الاخرى بذلك او عدم قبولها رغم وجود البعد الدولي في النزاع.

وقال ان عقد المؤتمر الجهوي الصحراوي الاول تحت شعار «الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية لتطوير التنمية ودعم الوحدة الوطنية» خطاب من الاتحاديين في الصحراء الغربية الى كل من يهمه الأمر بأن الحكم الذاتي أصبح خيارا لكم لا رجعة فيه، خيارا لم تلجأوا إليه مكرهين لفض نزاع دولي مفتعل دام أكثر من اللازم وإنما اعتمدتموه بالأساس كصيغة ديمقراطية لتطوير التنمية ولدعم الوحدة الوطنية.

واكد محمد اليازغي ان قرار المغرب بالتقدم الى الامم المتحدة بمقترح الحكم الذاتي بالصحراء في اطار الحل السياسي للنزاع «شكل تحولا مهما بالنسبة لتدبير المغرب للملف وما يتطلبه ذلك من تغيير في مفهومنا لوحدة الدولة وهيكلها وعلاقات مركزها باطرافها وما سيترتب على ذلك من اثار دستورية وقانونية هامة وعميقة».

وفي اشارة الى اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف التي تشرف عليها جبهة البوليزاريو، قال اليازغي أن «الحكم الذاتي هو السبيل الوحيد الذي يسمح بالخروج من بؤس المخيمات ومن نفق الانفصال ومن مهانة استجداء المساعدات الإنسانية إلى أفق الانخراط في مسار البناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتمتع بالحقوق وصيانة الخصوصيات والتعايش المبني على التضامن الوطني».

وشن الامين الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية هجوما عنيفا على الجزائر وموقفها من نزاع الصحراء ورفضها مقترح الحكم الذاتي واعرب عن الاسف الكبير لهذا الموقف «ليس لأن أشقاءنا في الحكومة الجزائرية لم يبدوا أي تجاوب مع المقترح المغربي، وليس لأنهم يساهمون بتعنتهم هذا في إجهاض تطلعات شعوب المنطقة نحو السلم والتعايش والتقدم ويساهمون في تعطيل انطلاقة اتحاد المغرب العربي»، بل «نتأسف في الحقيقة لأن المسؤولين في الجزائر ما زالوا إلى يومنا هذا عاجزين عجزا مطلقا عن التحرر من عقلية الحرب الباردة».

وقال اليازغي أن الشعارات التي يرفعها المسؤولون في الجزائر لم تعد تضلل المجتمع الدولي وأصبحت الكثير من الدول والحكومات تعرف حق المعرفة أنها شعارات تختفي وراءها أطماع ترابية وتسكنها حسابات داخلية.

وأضاف أنه «لم يعد أي فاعل في الساحة الدولية يتصور أن النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية بدون وجود الجزائر ولا يمكن لأي باحث موضوعي أو مراقب محايد أن يفهم إشكالية الصحراء بدون وضعها في سياقها الإقليمي والجيواستراتيجي».

### مخطط البصري

وأوضح أن الجزائر «بدأت تنكشف للرأي العام الدولي كطرف أساسي في هذا النزاع المفتعل وكطرف لا يهمه الصحراويين بتاتا، وإنما الذي يهمه هو تطويق المغرب وإزعاجه ومضايقته».

وكان لافتا الحضور المكثف لقيادات الاتحاد الاشتراكي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بالاضافة الى عشرات الكوادر والرموز الوطنية الذين قدموا من الرباط وعدد من المدن المغربية فيما لوحظ غياب السلطات المحلية او المركزية الرسمية المعنية بملف نزاع الصحراء.

وكان محظورا على الاتحاد الاشتراكي وعدد من الاحزاب الديمقراطية النشاط الحزبي في المدن الصحراوية. وقال محمد اليازغي «منذ استردادها (الصحراء الغربية) من الاستعمار الاسباني، عاشت الاقاليم الصحراوية ضحية لمخطط امني استخباراتي وضعه وزير الداخلية الاسبق (ادريس البصري) وكان يهدف من ورائه الى احكام قبضته على هذه الجهة بتشجيع كل النعرات والسلوكيات المضادة للديمقراطية والحداثة والشفافية وبمحاربة العمل الحزبي وقمع الحريات واجهاض كل تطور للظاهرة الحزبية في الصحراء».

واضاف ان حزبه كان يواجه هذه السياسة بالصمود والثبات وعدم الاحتكاك مع الاجهزة القمعية للسلطة تفاديا لاي انفلات او تداعيات وعدم الانسياق وراء سياسة وزير الداخلية الاسبق التي استهدفت تفريخ الاحزاب السياسية وتوزيع الانتماءات الحزبية وفق خريطة القبائل وشبكة الاعيان».

وتطرق الامين الأول للاتحاد الاشتراكي الذي يتولى منذ 1998 حقيبة اعداد التراب والبيئة والماء إلى جهود الحزب في مجال توسيع نطاق الإصلاحات السياسية والدستورية وتعميق مضامينها وقال أن الإصلاح الدستوري لدى الحزب «يندرج ضمن مشروع مجتمعي شامل» وأن المدخل الأساسي للمسألة الدستورية «هو بالدرجة الأولى التطور الديمقراطي في بعده المؤسساتي وفي بعده المجالي مما يؤهل المغرب واقتصاده ومؤسساته لمواجهة تحديات العصر واكراهات الواقع».

من جهة اخرى استؤنفت يوم الجمعة عملية تبادل الزيارات العائلية بين العائلات الصحراوية التي تشرف عليها الامم المتحدة وأفاد مكتب التنسيق المغربي مع بعثة المينورسو أن هذه الرحلة استفاد منها في المجموع 61 شخصا ينتمون لخمس عشرة عائلة من سكان مدينة العيون وسكان مخيمات اللاجئين في تندوف ليصل عدد المستفيدين من البرنامج الانساني لتبادل الزيارات العائلية التي تشرف عليها مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة لتبادل الثقة منذ انطلاق هذه العملية في اذار/مارس 2004 ما مجموعه 2965 شخصا منهم 1529 من في مخيمات تندوف و1436 شخصا يسكنون في المدن الصحراوية.

## الجزائر تنفي صلة رعاياها المحتجزين لدى بريطانيا بالارهاب

■ الجزائر ـ يو بي أي: أعلن مصدر جزائري أن الجزائريين الـ15 المحتجزين لدى بريطانيا بتهمة أنهم يشكلون خطرا على الأمن القومي البريطاني لا علاقة لهم بالارهاب.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية امس الأحد عن مصدر وصفته بـ«العليم» أن الجزائريين «الذين طلبوا الدخول الطوعي للجزائر من بين المحتجزين لدى السلطات البريطانية من دون محاكمة لا صلة لهم بالارهاب».

وقال أن «الجزائريين الذين طلبوا العودة الى الجزائر من المحتجزين الـ15 لدى السلطات البريطانية هم أربعة أشخاص وليس خمسة كما تناقلت وسائل الاعلام. » وأضاف أن «عدد المحتجزين الذين طلبوا العودة الى الجزائر يصل بذلك الى ستة اشخاص من أصل 17 محتجزا باحتساب المبعدين الاثنين في حزيران/يونيو 2006».

وقال «ان الأمر يتعلق بجزائريين لا صلة لهم بالارهاب مثلهم مثل من لا يزال من الجزائريين رهن الحجز و ليسوا مطلوبين قضائيا، تم توقيفهم في اطار القوانين البريطانية حول الهجرة وبالتالي فانهم ليسوا في حاجة الى تدخل جهات بريطانية لضمان حسن معاملتهم في الجزائر».

وتساءل «عن الهدف الحقيقي وراء التمادي في تأكيد الصلة بين المحتجزين وشبكات ارهابية».

وتابع اللهم الا اذا كان الهدف هو تبرير احتجاز هؤلاء الأشخاص من دون محاكمة.

وكانت هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) قالت السبت ان بعض الجزائريين، الذين لم يتم الكشف عن أسمائهم بناءً على قرار قضائي، مضى على اعتقالهم من دون محاكمة أكثر من أربع سنوات. وكان جرى اعتقالهم في العام 2004 استنادا لقانون مكافحة الارهاب غير أنه بعد الانتقادات العديدة التي وجهت الى وزارة الداخلية البريطانية تم تغيير وضعية اعتقالهم استنادا لقوانين الهجرة.

وكانت توقيفات قد طالت في آب/أغسطس 2005 عشرة رعايا أجانب بتهمة تهديد الأمن القومي وهو ما جعل عدد المحتجزين بموجب قانون الهجرة يبلغ 27 بينهم 17 جزائريا.

وقال المصدر «غير أن الأمر يتعلق بمحتجزين لم يعودوا يطيقون ظروف احتجازهم دون محاكمة لمدة غير معلومة كما كشفته رسالة الاستغاثة التي بثها المعتقل الذي كان يرمز له بحرف «ز» على أحد المواقع وكشف فيها في 24 كانون الثاني/ديسمبر 2006 عن هويته بأنه يدعى رضا دنداني ينتظر منذ تسعة أشهر أن يلبى طلبه بالعودة الى الجزائر». وأضاف المصدر أنه من بين الجزائريين المحتجزين «سبعة متهمين اعتقلوا في أيلول/سبتمبر 2005 أي بعد تفجيرات تموز/يوليو في لندن، ومنهم من كان متهما في قضية غاز الرايسين و أخلي سبيله في أبريل/نيسان 2005».

وقال المصدر أن الداخلية البريطانية «بررت الاحتجاز دون محاكمة ولمدد غير معلومة بقانون الهجرة الذي يعود الى العام 1971 والذي يتيح للداخلية ابعاد أي شخص تعتبره تهديدا للأمن القومي البريطاني دون الحاجة الى قرار قضائي».

وأضاف «هكذا فان الجزائريين المشمولين بقرار وزارة الداخلية يقعون تحت طائلة ما يسمى أوامر السيطرة التي تطبق على من تعتبرهم وزارة الداخلية البريطانية خطرا على الأمن القومي استنادا الى قانون الهجرة لسنة 1971 «ايمغريشن أكت».

وقال «وقد وجدت السلطات البريطانية في هذا القانون الوسيلة المثلى للتخلص من الأشخاص المصنفين في خانة المهددين للأمن القومي لكن لا تملك ضدهم أدلة مادية يمكن أن يعتد بها القضاء ويجرمهم». يشار الى أن الجزائر وبريطانيا وقعا على اتفاقية تسليم المطلوبين نهاية العام الماضي، الا أن بريطانيا لم تصادق عليه بعد.

ولم تتقدم الجزائر حتى الآن بأي طلب الى بريطانيا لتسليم مطلوبين يحتمل تورطهم في قضايا أمنية، الا أنها تقدمت بطلب تسليم الملياردير عبد المؤمن رفيق خليفة، المتهم بأنه الرأس المدبر لأكبر فضيحة مالية وقعت العام 2003 في الجزائر، وترفض لندن لحد الآن تسليمه.

## السجن بين سنتين وعشر سنوات لاسلاميين مغاربة أُدينوا في قضايا ارهاب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: ادانت محكمة مغربية من الدرجة الاولى مساء الجمعة عددا من الناشطين الاصوليين وقضت باحكام بالسجن لفترات تتراوح بين عشر سنوات وسنتين سجنا نافذة.

وقضت الغرفة الاولى بمحكمة الاستئناف بسلا المختصة بالملفات المكيفة في اطار قانون مكافحة الارهاب بادانة 14 متهما منتمين الى ما يعرف بخلية الساحل والصحراء، الذين كما تقول السلطات كانوا يحضرون لعمليات إرهابية في منطقة المغرب العربي، بتنسيق مع جماعة الدعوة والقتال الجزائرية. وحكمت المحكمة على محمد سعيد إدغيري، زعيم الخلية بالسجن 10 أعوام نافذة، وعلى عبد اللطيف بوزردة بالسجن 6 أعوام، وعلى كل من رضوان لعريبي العروسي، وعبد الإله القرقوري، وخالد المقدم، وعادل شريف الحراق، وإبراهيم دازداز، ومحمد أبرادة، وسعيد أحوزين، بالسجن 4 أعوام، وعلى ميلود لعرج بالسجن 3 أعوام، وعلى كل من عبد المالك البطيوي، وياسين البهجة بالسجن عامين. وبرأت المحكمة ساحة كل من أحمد بوستة وعبد الهادي تيكرج، ومنحت المتهمين عشرة أيام لاستئناف الحكم.

وتوبع المتهمون بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

وأوردت وسائل الإعلام البلجيكية السبت أن محكمة بلجيكية أدانت ثلاثة مغاربة مشتبه في انتمائهم لـ«الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة»، بأحكام تتراوح بين خمس وسبع سنوات سجنا.

وقضت الغرفة التصحيحية الـ12 التابعة لمحكمة الاستئناف ببروكسل بسبع سنوات سجنا في حق الحسين الحسكي (31 عاما) وست سنوات في حق عبد الله وابوبرالمقب بشهاب (32 عاما)، وخمس سنوات في حق خالد بولودو، الملقب بسلمان (32 عاما).

وتمت أدانة الأشخاص الثلاثة في المحكمة الابتدائية في ايلول/سبتمبر الماضي من طرف العدالة البلجيكية. وتم تحديد العنصرين الأولين كقائدين ضمن خلية «الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة» بمنطقة ماسيك، قرب الحدود الهولندية، فيما تم تحديد المشتبه الثالث كعنصر ناشط، وخاصة في إطار الدعم اللوجستي للجماعة.

ويشتبه في تورط «الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة» في هجمات مدريد (اذار/مارس 2004) والدار البيضاء (ايار/مايو 2003).

وجاء في حيثيات الحكم ان المتهمين جندوا عناصر للمجموعة المغربية في بلجيكا بعد هجمات مدريد وجمعوا اموالا لمصلحتها، كما اجروا اتصالات عديدة مع الحركات الاسلامية في اسبانيا وهولندا وايطاليا والشرق الاوسط. وكانت محكمة سلا قد قضت ببراءة خمسة مغاربة كانت تحتجزهم السلطات الامريكية في معتقل غوانتانامو وسلمتهم الى المغرب منذ اب/اغسطس 2004 . ووجهت النيابة العامة بالمحكمة للمعتقلين الخمسة تهم «تكوين عصابة اجرامية من اجل اعداد وارتكاب اعمال ارهابية لتنفيذ مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام والتزوير والانتماء الى تنظيم محظور وغير مرخص له».

وتوبع المعتقلون الخمسة وهم عبد الله تبارك (50 عاما) الذي قيل انه كان في تورا بورا الحارس الشخصي لاسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة ابان الغزو الامريكي لافغانستان ومحمد اوزار (26 عاما) ورضوان شقوري (33 عاما) ومحمد مزوز (33 سنة) وابراهيم بن شقرون (28 سنة) وكان تبارك واوزار والشقوري متابعون بحالة سراح بعد قرار من المحكمة في كانون الاول/ديسمبر 2004 واعتقلت السلطات في اواخر 2005 محمد مزوز وابراهيم بن شقرون بعد ان وجهت اليهما تهمة التآمر مع خلية ارهابية عرفت بخلية محمد الرحا البلجيكي من اصل مغربي وقالت السلطات انها كانت تسعى الى استقطاب الشباب المتحمس للجهاد. ولم يصدر القضاء المغربي حكما بعد في قضية الرحا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر قضت محكمة الاستئناف بسلا بالسجن على ثلاثة مغاربة كانوا معتقلين بغوانتانامو لمدد تراوحت ما بين ثلاث وخمس سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وسلمت الولايات المتحدة الى المغرب تسعة مغاربة كانوا معتقلين في سجن غوانتانامو بينما بقي اربعة اخرون حسب تصريحات رسمية لديها حتى الان في حين تشكك جهات حقوقية ان يكون عدد المغاربة الذين مازالوا في غوانتانامو اكثر من ذلك بكثير.